



Speaker's Office

مكتب الرئيس

مجلس الأمة

KNA_01883_2022

21/11/2022

الموقر

سمو / رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،

أنهي إلى سموكم أن السيد / حمدان سالم العازمي، عضو مجلس الأمة قدم بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ استجابةً موجهةً إلى السيدة/ وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. وعملاً بأحكام المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، سوف يدرج هذا الاستجابة على جدول أعمال أول جلسة قادمة.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق الاحترام،،،


أحمد عبدالعزيز السعدون

رئيس مجلس الأمة



المرفقات:

** صورة من صحيفة الاستجابة.



Speaker's Office

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

مكتب الرئيس

مجلس الأمة

KNA_01884_2022

21/11/2022

الأخت الفاضلة / وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء والطاقة
المتجددة المحترمة
تحية طيبة وبعد،،،

أنهي إليكم أن السيد / حمدان سالم العازمي، عضو مجلس الأمة قدم
بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ استجواباً موجهاً إليكم.
وعملاً بأحكام المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة،
سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


أحمد عبدالعزيز السعدون
رئيس مجلس الأمة



المرفقات:

** صورة من صحيفة الاستجواب.

State of Kuwait

Hemdan Salem Alazmi

Member of National Assembly



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

حمدان سالم العازمي

عضو مجلس الأمة

المحترم،،،

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى أحكام المواد (100 و101 و102) من الدستور وأحكام
المواد (133 و134 و135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة،
أتقدم بتوجيه الاستجواب التالي إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة
الكهرباء والماء بصفتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مقدم الاستجواب

حمدان سالم العازمي

يبلغ الى سمو رئيس مجلس الوزراء
يبلغ الى لسيدته / وزيرة الأشغال العامة
ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة
ويدرج في جدول أعمال اول جلسة تأدية

1



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عز وجل: (وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ) (الصفات 24)

وقال سبحانه: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة 42)

انطلاقاً من واجبي بصون الأمانة وبراً بالقسم العظيم الذي أقسمته أمام الله ثم الشعب الكويتي بأن أنود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق، والتزاماً بواجبي الشرعي والدستوري والأخلاقي تجاه الأمة، ورغم الجهود الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة على بعض الأصعدة والتي تضيف على الساحة السياسية حالة من التفاؤل، إلا أن هذا لا يمنعنا عن ممارسة دورنا الرقابي الذي منحه لنا الدستور، وذلك تجاه وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء التي يعد استمرارها في منصبها خطراً على المال.

إننا نتقدم بهذا الاستجواب بعد أن استنفدنا سبل النصح والتلويح والمطالبة بالعدول عن قرارات تحوم حولها الشبهات وتسبب خطراً على المال العام، ولم نجد إلا تجاهلاً وتضليلاً وتقاعساً عن الإصلاح ومزيداً من المخالفات التي لم نجد حيلها إلا تقديم هذا الاستجواب لوقف الإهمال في القرار والهدر في المال العام.

لقد ضاع الالتزام الدستوري لمسؤولية الوزيرة التي جاء تعيينها تكريساً لتضارب المصالح، فظهر الخلل في الأداء والعشوائية والانتقائية في القرارات التي تسبب إضراراً بالمال العام، واستشرت المحسوبية والترصيات بسبب استمرار ولاء الوزير للشركة التي كانت



تعمل مستشارة لديها وها هي الآن تشرف على أعمالها باعتبارها وزيرة لأشغال العامة، ضاربة بعرض الحائط نص المادة (130) من الدستور، التي حددت مسؤولية الوزير بالإشراف على شؤون وزارته وأن يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها.

إن التجارب الدستورية السابقة لاستخدام الحق الدستوري لعضو مجلس الأمة في تقديم استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء، كما ورد في المادة (100) من الدستور عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، تؤكد أن مجرد التلويح بالمسؤولية فعال في علاج الأخطاء ومنع التماذي فيها أو الإصرار عليها، وهذا التلويح بالمسؤولية كفيل بأن يدفع الوزير المستجوب إلى تقديم استقالته ما دام الاستجواب بما اشتمل عليه من أدلة وبراهين قد استند أيضا إلى حقائق دامغة وأسباب قوية.

من هذا المنطلق نؤكد أن محاسبة وزيرة الأشغال العامة أصبحت واجبة، بعد تعمدتها تضليل نواب الأمة الذين أعلنوا عن تحفظهم على تسميتها وزيرة للأشغال العامة ضمن الحكومة الحالية، ونأمل أن تكون هذه المساءلة خطوة لتصحيح المسار وتعديل الاعوجاج وإيقاف التخبط السياسي والمخالفات والتجاوزات، التي نتجت عن تعيين الوزيرة، والتي تسبب إضراراً بالمال العام.

لذا تقدمنا بهذا الاستجواب إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء متضمناً محوراً واحداً.

المحور: تعارض المصالح والإضرار بالمال العام وتضليل نواب الأمة والإخلال بمبدأ التعاون بين السلطتين.

لا يخفى على أحد أن الوزيرة المستجوبة كانت تعمل مستشارة لشركة (ليماك) للإنشاءات المنفذة لمشروع إنشاء مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي والذي تشرف عليه وزارة الأشغال العامة التي تترأسها الوزيرة المستجوبة الآن، فبعد أن كانت مستشارة في الشركة وتقف أمام الوزارة وموظفيها كخصم تدافع فيه عن حقوق الشركة وتطالب بالغاء غرامات تأخير في تنفيذ المشروع ، ها هي الآن تترأس موظفين كانوا يفرضون عليها غرامات باعتبارها ممثلة لشركة (ليماك) ، فضلاً عن موقفها المسبق من الغرامات ومطالبات الوزارة التي تترأسها الوزيرة حالياً من الشركة التي كانت مستشارة لديها.

ورغم ما ادعته الوزيرة المستجوبة بأن منصبها يحتم عليها العمل لمصلحة الكويت ، بعيداً عن الشركة التي كانت تعمل مستشارة لديها والتي أنهت استشاراتها في أبريل 2020 (كما ذكرت الوزيرة) ، إلا أن إجراءات الوزيرة وتعاملها مع الموظفين في وزارة الأشغال خصوصاً فيما يتعلق بأي إجراءات خاصة بمشروع المطار الذي تنفذه شركة (ليماك) ، يؤكد أنها لا تزال تتحدث كمستشارة للشركة لا وزيرة للأشغال ، وتتهاون في قضايا الشركة التي عملت بها مستشارة ، وهذا ما أكده تعاملها مع التقرير المرفوع لها بشأن تجاوزات مديرة مشروع مبنى الركاب الجديد الذي لم يكن بمستوى أهمية ما ذكر به ، حيث هددت بمحاسبة المسؤول الذي رفعه بدلاً من التحقق مما ورد فيه ومحاسبة المقصرين والمتسببين في مجاملة الشركة على حساب المال العام.

الوزيرة المستجوبة قالت في مداخلة لها أمام جلسة مجلس الأمة التكميلية والتي عقدت في 16 نوفمبر 2022 " إن كلية الهندسة والبتروك وقعت مذكرة تفاهم بين الكلية والشركة المنفذة وتم اختيارها من قبل عميد الكلية آنذاك كممثلة للكلية في الاتفاقية"

ثم استطرقت مؤكدة أن الشركة طلبت الاستعانة بها في تقديم الاستشارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر للمشروع، وهذا يعد تضليلاً لنواب الأمة الذين تحفظوا على تعيينها وزيرة للأشغال، خصوصاً أنها



ذكرت إن تعيينها جاء بترشيح من عميد كلية الهندسة والبتترول، ثم ذكرت إن الشركة هي من اختارتها وطلبت منها الاستعانة بها في تقديم الاستشارات.

إن سياسة الوزيرة المستجوبة شابها الغموض والتنفيح والاضرار بالمال العام، فمن الواضح والجلي أن السياسة المعمول بها هي سياسة الالتفاف على القانون بحجة (استعانة بخبرات) وباطن هذه الاستعانات هو الترضيات والمحسوبيات والمس بالمال العام واستغلال للسلطة وتعارض المصالح على حساب الكفاءات الوطنية.

وقد نص الدستور في المادة السابعة على أن "العدل والمساواة دعامة المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين" ولكن الوزيرة المستجوبة خالفت المبادئ الدستورية والقانونية، وخير برهان على ذلك قرارها التنفيعي واستغلالها سلطتها لترشيح مديرة إدارة تنفيذ مشاريع المطار، وتعيينها وكيلة لوزارة الاشغال العامة، في خطوة "مشبوهة" لا تفسر إلا أنها (رد لجميل مديرة إدارة تنفيذ مشاريع المطار) على جهودها مع الشركة طوال فترة توليها المنصب.

إن تعارض المصالح هو كل حالة يكون للخاضع منفعة أو فائدة أو مصلحة مادية أو معنوية تتعارض تعارضاً مطلقاً أو نسبياً مع ما يتطلبه منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال وحفظ المال العام أو تكون سبباً لكسب غير مشروع لنفسه أو لغيره، وهذا ما تحقق في حالة الوزيرة المستجوبة التي عينت وزيرة للإشراف على شركة كانت تعمل مستشارة لديها، وها هي الآن تسدد فواتير وترد جميل من خدموها سابقاً من الموظفين على حساب المال العام.

الوزيرة المستجوبة لم تلتفت للتدرج الوظيفي ولم تنتبه في ترشيحها (لوكيلة وزارة الأشغال) إلى قرارات ديوان الخدمة المدنية الذي خاطب وزارة الأشغال العامة معترضاً على قرار نذب السيدة مي إبراهيم محمد المسعد (وكيلة وزارة الاشغال حالياً) للقيام بأعمال مدير إدارة تنفيذ مشاريع المطار، لذا نؤكد أن استمرار بقاء الوزيرة في منصبها ما هو إلا استمرار لنهج تعارض المصالح والتنفيح والفوضى والمزاجية واستشراء الفساد.

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

حمدان سالم العازمي

عضو مجلس الأمة

Hemdan Salem Alazmi

Member of National Assembly

لكل ما تقدم وتصحيحاً لأوضاع خاطئة فإننا نضع الجميع أمام واجب النهوض بمسؤولياتهم الدستورية تجاه ما نعتقد بعدم صحته وبواجب تصحيحه ومن واقع ما سطر في هذه الصحيفة وما سيقدم من مستندات تدليلاً على ما جاء بها في اليوم المحدد للمناقشة.

نسأل الله أن يحفظ الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه،،،